ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (06)، عدد (02)، 2020، ص: 561- 572

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

(دراسة للفترة 2000-2018)

The role of the agricultural sector in reducing dependency on the hydrocarbon sector and achieving economic development in the Algerian economy (study for the period 2000-2018)

طالبي وداد، Talbi Ouidad [1]tabiouidad.1991@gmail.com*

[1] طالب دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

تاريخ الإرسال:2020/09/02 **تاريخ القبول: 2020/10/31** **تاريخ النشر: 2020/12/31**

ملخص

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على ريع المحروقات (97٪ من عائدات التصدير). ومنذ عام 2014، كانت الاساسيات الاقتصادية سلبية (عجز الميزانية، الميزان التجاري، انخفاض قيمة العملة، التضخم، ارتفاع معدل البطالة). ومنذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سنة 2000، وضعت الجزائر سياسة تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي الوطني، وتنمية بعض القطاعات الزراعية ذات الأولوية. واستصلاح الأراضي. تم تنفيذ هذه السياسة من خلال مخططات وطنية مختلفة تم تشكيلها بهدف مواجهة وتفادي تقلبات عائدات النفط. وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع الفلاحي الجزائري ومكانته في الاقتصاد الوطني ودوره في زيادة التنمية الاقتصادية. ومن نتائج الدراسة الهامة: القيمة المضافة للقطاع الزراعي في تطور مستمر، ولأول مرة في تاريخ الجزائر كان دخل القطاع الزراعي أعلى من العوائد البترولية في عام 2020.

الكلمات المفتاحية

القطاع الفلاحي؛ التنمية الاقتصادية.

تصنيف JEL: Q19 ؛ F63؛ O1 ؛ G23

Abstract

The Algerian economy is heavily dependent on the rent from hydrocarbons (97% of export earnings). and since 2014, the economic fundamentals have been negative: budget deficit, trade balance and, currency depreciation, inflation and high unemployment rate.Since the 2000s, Algeria has put in place a policy aimed at improving national food security, the development of certain priority agricultural sectors and land reclamation. This policy has been implemented through various national plans shaped to the rhythm of fluctuations in oil revenues.This study aims to diagnose the reality of the Algerian agricultural sector, its position in the national economy and its role in increasing economic development.

Important results of the study: The added value of the agricultural sector is constantly evolving. For the first time in the history of Algeria, the income of the agricultural sector was higher than the oil income in the year 2020.

Keywords

The agricultural sector; economic development.

JEL Classification Codes : Q19, F63, O1 ,G23

* tabiouidad.1991@gmail.com

I. مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي القلب النابض في اقتصاديات الدول. فالدولة التي تولي أهمية لقطاعها الفلاحي تضمن العيش الكريم لشعبها وتحقق الأمن الغذائي المنشود، من خلال تحقيق مستوى جيد من الإنتاج الفلاحي. ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات السياسات التنموية المتبعة فمن المفروض أن يلقى القطاع الفلاحي أهمية كبيرة، كونه الركيزة الأساسية الذي يؤثر في بقية القطاعات الأخرى بدرجة عالية من منطلق أنه يوفر مدخلات لها. بالإضافة إلى ذلك أن مستوى نمائه يتوقف على ازدهار القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية.

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مركزا مهما بالنظر لتوفر الدولة الجزائرية على مساحة جد معتبرة. وكذا مناخ متنوع يمكنها من تنويع الانتاج الفلاحي. وبالرغم من هذه الامكانيات المتاحة، نجد هناك قصور يتسم به هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي.

إن الازمة المالية التي تمر بها الدولة والناتجة عن تراجع العوائد البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول في الاسواق العالمية الناجمة عن قلة الطلب. جعلت الدولة كل مرة تفكر في ايجاد بدائل حقيقية لقطاع المحروقات والتخلص من التبعية لهذا القطاع الذي يتسم بالموارد الناضبة والتوجه نحو بناء اقتصاد مستدام مبني على انتاج حقيقي خارج الانتاج الريعي.

وضمن هذا السياق ركزت ندوة الانعاش الاقتصادي الاخيرة المنعقدة شهر أوت 2020 ضمن أحد محاورها على تطوير القطاع الفلاحي من خلال تزويد الأقطاب الفلاحية الحالية والناشئة بخطة تطوير نسيج مؤسسات تحويلية للصناعات الغذائية وأرضيات خدمات لوجستية فلاحية، لاسيما البنية التحتية للتعبئة والتخزين والنقل، وا إنشاء حوافز ملائمة (تمويل، عقار الصناعي، تحفيزات ضريبية) لاستقطاب مستثمرين من القطاع الخاص سواء محليين أو أجانب.

بعد هذا التقديم يمكننا صياغة السؤال الجوهري للبحث كالتالي:

أي دور للقطاع الفلاحي في فك عقدة التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري؟

لتبسيط الاشكالية محل الدراسة يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم الفلاحة والسياسة الفلاحية؟
2. ماهي أهم المقومات الاساسية التي تتوفر عليها الجزائر وتشكل الداعة الاساسية للنهوض بالقطاع الفلاحي؟
3. ما هي مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلى الإجمالي؟
4. ماهي مخرجات الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي لمنعقدة في شهر اوت **2020** فيما يخص ترقية القطاع الفلاحي؟

1. الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المذكورة أعلاه، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

1. هناك مقومات جد معتبرة تتوفر عليها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي، لكن الاشكال المطروح يتجلى في طريقة استغلال هذه الموارد؛

2. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني جدا محدود ويكمن الخلل في عدم وجود إدارة حكيمة ذات نظرة استراتيجية لتحقيق التنمية الفلاحية.

2.أهداف الدراسة: يهدف هذا المقال إلى:

1. معرفة واقع قطاع الفلاحة في الجزائر وتشخيص المشاكل المختلفة التي يعاني منها.
2. محاولة البحث عن بديل مستدام للمحروقات التي تعتبر مصدر الدخل الوطني الأساسي مما يعني تنويع مصادر الدخل الاقتصادي.
3. التأكيد على دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3.أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في:

1. محاولة معرفة وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر والوقوف على مشاكل هذا القطاع الحيوي والهام؛
2. أهمية القطاع الفلاحي في تفعيل التنمية الاقتصادية، خاصة مع انخفاض أسعار النفط وانخفاض المداخيل أصبح لابد من بحث عن قطاع بديل عن المحروقات.

4.منهج البحث: حتى نتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية وتحليلها فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي بأدواته لتغطية جوانب الموضوع والتحليل الشامل لدور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري،

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدارسات التي تناولت القطاع الفلاحي والتنمية الاقتصادية نذكر منها:

1- دراسة الباحث صاحب يونس تحت عنوان" **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية للفترة 2000 ـ 2014**"، مذكرة ماجستير غير منشورة بجامعة مولود معمري تيزي ويزو2015، تطرق الباحث إلى موضوع السياسية الفلاحية والتبعية الغذائية وأهم تطورات القطاع الفلاحي من التواجد العثماني إلى غاية 2014.

2- دراسة للباحثين زكريا جرفي وموسى رحماني تحت عنوان ' **أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري ـ دراسة قياسية للفترة 2000/ 2018**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد11، الجزائر سنة 2019، عالج الباحثين إشكالية تأثير دعم القطاع الفلاحي على العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000/2018، كما توصلا إلى جملة من النتائج من بينها: سوق العمل استجاب للتغيرات الحاصلة في القطاع الفلاحي نتيجة خطط تنموية تهدف لتحقيق تنمية فلاحية وريفية، لكن هذه الاستجابة ضعيفة ولم ترقى لمستوى الإصلاحات التي تبنتها الجزائر.

3- دراسة للباحثين دردوري لحسن و زراري ليلى بعنوان: **دراسة قياسية لأثر الاستثمار العمومي على الانتاج الفلاحي في الجزائر للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد 14، العدد:01 لسنة2020، تناولت الدراسة تطور الاستثمار العمومي الفلاحي، بالإضافة الى حجم الناتج الفلاحي وكذا العمالة المشغلة في القطاع، واظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيرا ايجابيا للاستثمار العمومي الفلاحي على الانتاج الفلاحي، في حين كان هناك تأثير سلبيا للعمالة على الانتاج الفلاحي.

4- BOURI Chaouki & CHENNOUF Sadok. &Mahmoudi Oumeriem, **Impacts de la politique de développement agricole et rural PNDA/PNDAR sur la relance économique en Algérie.** 2012, revue Les cahiers du MCAS.

تناول الباحثون من خلال دراسة هذه الاشكالية التي تتمحور حول تأثير التنمية الزراعية من خلال المخططات الخاصة بالتنمية الفلاحية والريفية على الانعاش الاقتصادي في الجزائر. حيث تم التعريج على النماذج النظرية المتعلقة بالتنمية الزراعية. بعد ذلك تم تناول القطاع الزراعي في الجزائر واشكالية التنمية. كما تم تناول المخططات الخاصة بالتنمية الفلاحية والريفية. وفي الاخير خلصت الدراسة الى نتيجة جد هامة تتمثل في: المشكلة التي لا تزال بحاجة إلى حل هي أن غالبية الفلاحين فوق الخمسين، والفئة الشبابية تمثل حصة صغيرة. لذلك من الضروري دراسة ودمج هذه الفئة من صغار المزارعين في السياسة الزراعية المستقبلية لتعزيز هذا القطاع وتنميته من أجل ضمان التعاقب والحد من الهجرة الريفية.

5- دراسة الباحثين فاروق أهناني ورابح لعروسي بعنوان: **استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018. سلطت الدراسة الضوء على القطاع الفلاحي كونه قطاع هام، من خلال التركيز على الاستراتيجية المتبعة للتنمية الفلاحية والريفية للدولة الجزائرية، على اعتبار أن كل استراتيجية متممة للأخرى. وتنعكس أثارها على حال القطاع الفلاحي الذي أضحى أكثر من أي وقت سابق بحاجة الى تطوير وتحديث يسد احتياجات السكان ويحقق الامن الغذائي ويقلل من فاتورة استيراد المواد الفلاحية. ومنذ سنة 2000 أعطت الدولةالجزائر ية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي من خلال المخططات الفلاحية.

<u>الإطار النظري للدراسة</u>

تعتبر الفلاحة والسياسات التنموية من أهم الموضوعات السياسية والاقتصادية التي تساهم في النمو والتطور الاقتصادي، لذا سنتطرق في هذا المحور لبعض المفاهيم النظرية الهامة التي تساعدنا على التحليل.

1. **مفهوم الفلاحة:** يشمل مفهوم الفلاحة العديد من الأنشطة التي يمارسها الإنسان بغية تحقيق العيش الكريم والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرف على أنه جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان (عياش، 2010، صفحة 19)
2. **مفهوم السياسة الفلاحية:** هي فرع من السياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع ألفلاحي ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة (غربي، صفحة 110).

وبالتالي يمكن القول بأنهامجموعة الإجراءات التي تتدخل بها الدولة لتوجيه نشاط القطاع الزراعي وتنمية القطاع والرفع من فعاليته.

وتهدف لحل مجموعة من المشاكل التي تعرقل مهام التي تؤديها الفلاحة كمسألة العقار الفلاحي، تثبيت سكان الأرياف والحد من هجرتهم للمدن، توفير الغذاء للسكان وضمان عيشة حسنة للفلاحين (يونس، 2015، صفحة 18).

وكذلك زيادة الأهداف الزراعية وبالتالي زيادة مقدار النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية.

3. **مفهوم التنمية الفلاحية:** تعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الاقتصادية فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها. حيث يقصد بالتنمية الفلاحية كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية وعرفت كذلك على أنها العملية التي تتم من خلال تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن (الخفي، 1987، صفحة 202).

4. **المحاور الاستراتيجيةلسياسة التنمية الفلاحية و الريفية:**

يمكن حصرها ضمن المعالم التالية (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة):

- ✓ المحافظة على جهود تقوية وتوسيع القاعدة الإنتاجية؛
- ✓ متابعة التكثيف المندمج للشعب الفلاحية؛
- ✓ تكييف آليات الدعم والتأطير للمنتوج الوطني؛
- ✓ متابعة تعزيز الطاقات البشرية والدعم التقني.

5. **التنمية الاقتصادية:** احتل موضوع التنمية الاقتصادية مكانا مرموقا من طرف الاقتصاديين وقد اختلفت التعاريف، حيث عرف بأنه ذلك التطور البياني أو التغير ألبنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع (قريشي، 2007، صفحة 122).

أ. **مفهوم التنمية الاقتصادية:** وبالتالي فهو تلك الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي زيادة نصيب الفرد منه نتيجة إجراء مجموعة تغيرات في هيكل الانتاج ونوعية سلعة والخدمة المنتجة إضافة لتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي (عجيمية، 2007، صفحة 77).

ب. **أهداف التنمية الاقتصادية:** تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها وليس هناك كم شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم هذه الأهداف كما يلي (عريفات، 1993، صفحة 55):

- ✓ زيادة الدخل القومي.
- ✓ رفع المستوى المعيشي
- ✓ تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.
- ✓ توسيع الهيكل الإنتاجي.

ج. **مستلزمات التنمية الاقتصادية:** تتطلب التنمية الاقتصادية العديد من المستلزمات الضرورية التي توضع لتحقيقها سواء من طرف الأفراد أو من طرف الحكومات أو من طرف الهيئات المختصة في قضايا التنمية وهي:

- ✓ تراكم رأس المال من خلال عملية الاستثمار.
- ✓ يعتبر المورد البشري مصدر للقدرات والمهارات والمعرفة والأفكار التي تمثل أساس العملية الإنتاجية.
- ✓ تعتبر الموارد الطبيعية قاعدة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بشكل مناسب وتعتبر حافزا وعاملا مساعدا على النمو المتطور.

- ✓ التكنولوجيا وهي عامل محرك في عملية التنمية فهي العنصر الفارق بين الدول التي حققت تنميتها التي لا تزال في طور النمو أو المتخلفة.

6. **العلاقة بين القطاع الفلاحي والتنمية الاقتصادية:** يلعب القطاع الفلاحي دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث استطاعت هذا الأنشطة من أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة وتجارة وخدمات الري وذلك بفضل منتجاتها المتنوعة، حيث تعتبر مصدر أساسي للموارد الغذائية والعملة الصعبة وخلق فرص عمل وبالتالي فهو وسيلة لتمويل التنمية.

II. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر وذلك نظرا لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يكون عصبا حساسا للتنمية الاقتصادية للبلاد نلخصها فيما يلي:

1. **المقومات الطبيعية** تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب الكبير، تتربع على مساحة تقدر ب 2381741 كلم مربع، تجعل من الجزائر أوسع بلد إفريقي وعربي والعاشر عالميا، يمتد ساحلها على مسافة تفوق 1200كلم.

أ. **الأقاليم:** تنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي وهي:

- ✓ إقليم الساحل والذي يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ الرملية والخلجان.
- ✓ إقليم التل ويتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة وتنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية وتوجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الوديان الوفيرة الموجودة بها.
- ✓ إقليم الصحراء ويشكل أكبر مساحة في الأراضي الجزائرية حيث يحتل حوالي 80٪ من الأراضي الجزائرية وتقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها معظم الواحات.

ب. **المناخ:** وتتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

- ✓ مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18 درجة، أما في شهر أوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة ويكون الجو حارا ورطبا.
- ✓ مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.
- ✓ مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار في شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السواح في فصل الشتاء (مرزاقة، 2012، صفحة 8).

ج. المياه: تعتبر الموارد المائية من أهم العناصر التي تتحكم في الإنتاج وتكثيف الزراعة، حيث تطور القطاع الفلاحي وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية التي تشتغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، تنقسم الموارد المائية إلى ثلاثة:

- ✓ **الموارد المائية المطرية:** تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 197 مليار م ^{3} بمعدل تساقط سنوي يقدر ب 82 ملم وهو معدل ضعيف.
- ✓ **الموارد المائية السطحية:**تتمثل في الوديان والأنهار والتي تعتبر قليلة في الجزائر تقدر ب 13.5 مليار م^3 سنويا ورغم قلتها فإنه لا يستغل منها سوى 22٪ والجزء الباقي يصب في البحار والشطوط.
- ✓ **الموارد المائية الجوفية:** حجم المياه الجوفية 33 مليار م^3 واحتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 مليار م^3، لكن استغلالها ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار وكذا ضعف تجديدها لا يتجاوز 0.6 مليار م^3 في السنة.

نلاحظ أن الدولة الجزائرية حاولت اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تدارك مشكل المياه من خلال رفع حجم المياه المعبئة بإنشاء السدود والحواجز المائية حيث تم إنشاء 98 سد و19 في طور الانجاز ومنه قدرت المياه القابلة للتعبئة ب 13.7 مليار م^3

2.الدعم المالي والتقني: يعتبر توفير الموارد المالية من مقومات التنمية الفلاحية، حيث تقدم مختلف القطاعات مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة مخصصة لتسيرها لذلك الدولة الجزائرية تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي لقطاع الفلاحي يحدد حسب الاحتياجات، كما أن القطاع الخاص "مستثمرين وفلاحين" دور في زيادة رؤوس الأموال.

ويعد الجانب التقني من العوامل الرئيسية التي أدت إلى توسيع الإنتاج لذلك فالجزائر أصبحت في حاجة ماسة إلى مكننة القطاع، وهذا ما نلاحظه في تطور المستمر في عدد العتاد الزراعي.

3. التكوين الفلاحي:

يعتبر لتكوين عامل مهم في رفع الإنتاجية وتطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي حيث قامت الجزائر بإنشاء 13مركز لتكوين الأعوان التقنيين و11 معهد لتكوين التقنيين و4 معاهد لتكوين التقنيين السامين في الزراعة. و إنشاء 31 مخبر للبحث الزراعي في الحجم المتوسط و68 محطة للبحث والتجارب تتمركز اغلبها في المناطق الشمالية.

لكن رغم هذه الإمكانيات لا يزال البحث لم يصل للمستوى المطلوب في المجال الزراعي وربما يرجع لضعف تحديد الأهداف وغياب الأولويات وضعف عدد المسجلين فيه.

4. المساحة المزروعة:

حسب الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2019 فإن نسبة المساحة المزروعة من المساحة الجغرافية للجزائر تقدر بـ 3.62 بالمائة، أما نسبة المساحة المزروعة من المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر تقدر بـ 19.53 بالمائة (تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي، 2018، صفحة 6).

III. دور القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وأحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسة المكونة للناتج المحلي الإجمالي، كما تساهم في امتصاص البطالة. ويمكن أن نتناوله من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية:

1- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام:

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وحسب التقرير الاخير الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات (مارس 2020) فإن القيم المضافة لهذا القطاع تأخذ منحى تصاعدي. وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي (Nationale، 2020، صفحة 89):

جدول رقم (01): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليار دج)	النسبة في الناتج المحلي الاجمالي(٪)
2000	346.2	8.39
2001	412.1	9.74
2002	417.2	9.22
2003	515.3	9.81
2004	580.5	9.44
2005	581.6	7.69
2006	641.3	7.54
2007	708.1	7.57
2008	727.4	6.58
2009	931.3	9.34
2010	1015.3	8.46
2011	1183.2	8.11
2012	1421.7	8.77
2013	1640.0	9.85

2014	1772.2	10.28
2015	1935.1	11.57
2016	2140.3	12.22
2017	2219.1	11.94
2018	2426.9	11.97

Source: La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2018, Office National des Statistiques – mars 2020, Alger, pp.89-90

2- مساهمة القطاع الفلاحي في استحداث مناصب العمل:

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي خاصة في انتشار ظاهرة البطالة إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة بالجزائر ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستظل إحدى أهم القطاعات الإستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة. (قروحي و معزوز ، 2014، صفحة 59) وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي":

جدول رقم (02):: تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي من 2000 ـ 2018

السنوات	حجم اليد العاملة الكلية 'بالآلاف'	اليد العاملة في الفلاحة " بالآلاف"	نسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية " ٪"
2000	5726	873	15.25
2001	6229	1312	21.06
2002	6653	1328	19.96
2003	6684	1412	21.13
2004	7798	1617	20.74
2005	8044	1380	17.16
2006	8869	1606	18.14
2007	8594	1170	13.61
2008	9146	1252	13.69
2009	9472	1242	13.11
2010	9735	1136	11.67
2011	9599	1034	10.77
2012	10170	912	8.97
2013	10788	1141	10.58

2014	10239	899	8.78
2015	10594	917	8.66
2016	10845	865	7.98
2017	10858	1102	10.15
2018	11048	1146	10.28

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

زكريا جرفي وموسى رحماني، **أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري ـ دراسة قياسية للفترة 2000/ 2018 ـ**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد11، الجزائر، جوان 2019، ص 265.

شكل رقم (01): تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي من 2000 ـ 2018

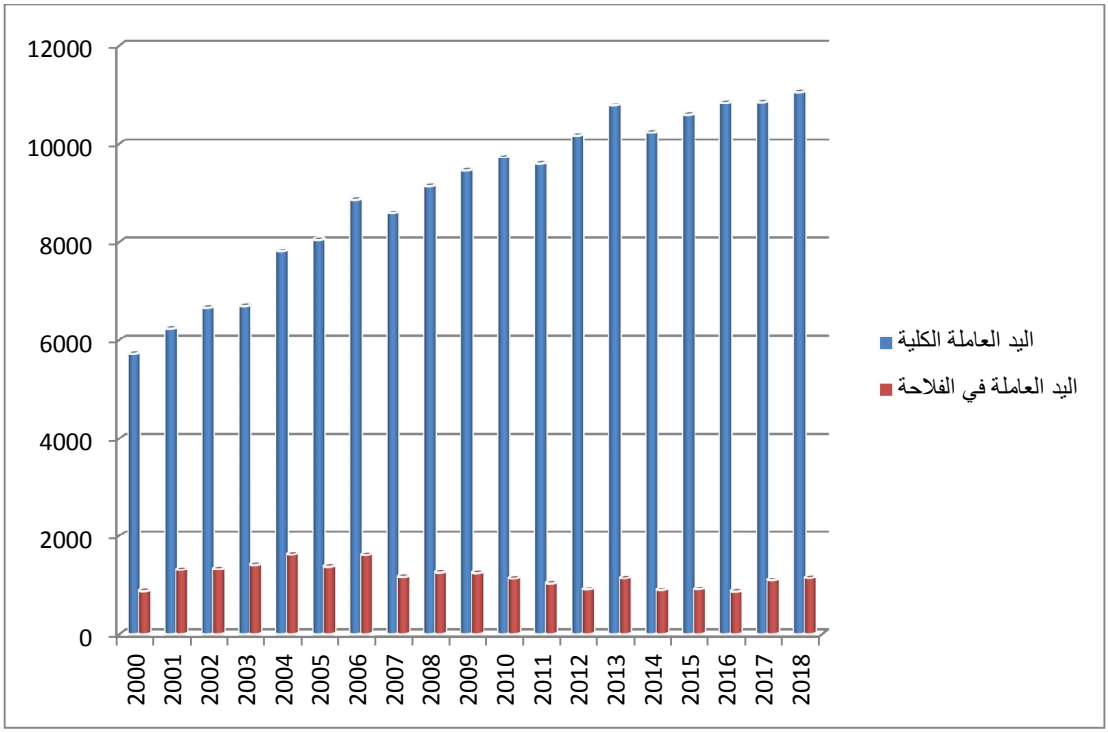

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 02

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه أن عدد العمال في القطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة 2000 -2018 تراوح بين 873 ألف عامل و1617 ألف عامل، أي نسبة اليد العاملة في قطاع الفلاحة مابين 8.66٪ و21.13٪ من اليد العاملة الكلية، أي أن اليد عاملة في القطاع الفلاحي منخفضة بالنسبة لليد العاملة الكلية، فمن خلال الرسم البياني

نستنتج استقرار النسبي والميول للنقصان بالنسبة لليد العاملة في القطاع الفلاحي على عكس اليد العاملة الكلية التي تميل إلى النمو بشكل مستمر.

ومنه يمكن القول إن القطاع الفلاحي مازال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار حيث أنه في السنوات التي تعرف مستويات عالية لتساقط الأمطار يرتفع الإنتاج وبالتالي تزيد معدلات التشغيل الموسمي في القطاع زمنه يمكن القول أن هناك عمالة ثابتة تتراوح بين 900 ألف عامل ومليون عامل، بينما باقي العمال هم عمال موسميين فقط.

وكذلك يرجع انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة بسبب هجرة قوة العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح أدى إلى الهجرة الريفية نحو المدن وهذا من أجل تحسين أوضاعهم المادية وزيادة دخولهم.

3- ترقية النشاط الفلاحي على ضوء مخرجات ندوة الانعاش الاقتصادي أوت 2020

شكلت ترقية الاستثمارات في الصناعات التحويلية، وسلاسل توزيع المنتجات الفلاحية وارضياتها الفلاحية اللوجيستية، من أجل تثمين الفوائض. ومن بين التوصيات نذك (الندوة-الوطنية-للإنعاش-الاقتصادي، بلا تاريخ):

- ✓ انشاء حوافز لائمة ومناسبة فيما يخص التمويل والعقار الفلاحي والصناعي والحوافز الضريبية لجذب المستثمرين من القطاع الخاص؛
- ✓ تشجيع الفلاحين على الاستثمار الجماعي فيما يخص الصناعات التحويلية ومنصات الخدمات اللوجيستية الفلاحية؛
- ✓ تحسين حوكمة الأراضي الفلاحية العمومية واعتماد تقنيات انتاجية فعالية؛
- ✓ تطوير تقنيات السقي وزيادة الأراضي الفلاحية المسقية، والحفاظ على الامكانيات المائية للبلد؛
- ✓ تعزيز انتاج ونشر الابتكارات التقنية المناسبة لمختلف أنواع المستثمرات الفلاحية؛
- ✓ تحسين تنظيم مهنة الزراعة وتحريرها من القيود البيروقراطية؛
- ✓ تحسين القدرات المالية والبشرية لوزارة الفلاحة من اجل اعداد سياسات فلاحية تلائم متطلبات البلد.

IV. الخاتمة:

يعتبر القطاع الفلاحي إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية لما له من دور في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. لكن واقع قطاع الفلاحة في الجزائر يستدعي إعادة بعثه من جديد لخدمة الاقتصاد الوطني، بشرط إتباع مجموعة من الأسس السليمة والواقعة وعدم ترك السوق الوطنية حكرا للمنتجات المستوردة وبالتالي يجب تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المادية والبشرية وكذلك إعادة تشييد الإقليم الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية واستخدام المؤهلان العلمية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال من أجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ تمتلك الجزائر الإمكانيات الطبيعية والرأسمالية ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي لكن عدم وجود استغلال مثلي لها.

- ✓ لا يزال القطاع الفلاحي يعتمد أساسا على الظروف الطبيعية والمناخية السائدة؛
- ✓ تمثل القوة العاملة في القطاع الفلاحي نسبة معتبرة من القوة العاملة في الجزائر إلا أن فرص العمل المحققة خلال فترة التنمية الاقتصادية تبقى مؤقتة ومتقلبة نتيجة لارتباط القطاع بالظروف المناخية وهجرة العمال نحو قطاعات أخرى لعدم جاذبيته بسبب ظروف العمل الصعبة؛
- ✓ عدم تأثير اليد العاملة والأراضي الزراعية في نمو الإنتاج الفلاحي ويعود هذا لنقص اليد العاملة المؤهلة وعدم استغلال الأراضي الخصبة مع قلة استخدام تقنيات الري الحديث؛
- ✓ تطور الصادرات الفلاحية جاء متذبذبا نتيجة لضعف الطاقة الإنتاجية والنوعية وضعف الجهاز التسويقي بالإضافة إلى مجموعة من العراقيل البيروقراطية.

التوصيات:

على ضوء دراستنا للموضوع يمكن في هذا المجال تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات

- ✓ يجب أن تكون هناك رؤية و اضحة وشاملة على التنمية الريفية؛
- ✓ يجب توسيع الاستثمارات الأجنبية لتشمل القطاع الفلاحي وذلك في ظل وجود إمكانيات كبيرة غير مستغلة خاصة في الصحراء وما فيها من مياه جوفية قادرة على إنتاج الحبوب؛
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال مواصلة الدعم المالي للمستثمرين، وتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج؛
- ✓ وضع مجموعة من التدابير اللازمة وفق متطلبات التنمية والأوضاع الدولية؛
- ✓ التركيز على الاستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة واعتماد التراكيب المحصولية والدورات الزراعية التي تضمن استمرار قدرتها على الإنتاج؛
- ✓ إقامة برامج ومراكز نوعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي؛
- ✓ النهوض بخدمة التسويق والنقل والاتصالات من خلال دعم استخدام التقنيات الحديثة؛
- ✓ الاهتمام بالتربة وا إقامة السدود لتوفير المناخ المناسب للزراعة؛
- ✓ خفض تكاليف المنتجات الزراعية من خلال دعم استخدام التقنيات الحديثة وزراعة أصناف عالية الإنتاجية الملائمة للمناطق الجزائر.

الهوامش والإحالات:

1. La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale .(2020) .rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2018 .Alger: Office National des Statistiques.
2. الندوة–الوطنية–للإنعاش–الاقتصادي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من موقع التلفزيون الجزائر: https://www.entv.dz
3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة. (بلا تاريخ).
4. (2018). تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية.
5. حربي محمد عريفات. (1993). مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي (المجلد 1). عمان: دار الكرمل.
6. حميد قروحي ، و زكية معزوز . (2014). دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل في الجزائر. ملتقى دولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية. الجزائر: جامعة المدية.
7. خديجة عياش. (2010). سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر "دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000 2007. مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم سياسية. جامعة الجزائر.
8. سالم الخفي. (1987). التنمية الاقتصادية الزراعية. جامعة الموصل.
9. صاحب يونس. (2015). السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر "حالة الموارد الغذائية الأساسية 2000 2014". مذكرة ماجستير غير منشورة. تيزي ويزو: جامعة مولود معمري.
10. عيسى مرزاقة. (2012). دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر. (صفحة الملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة). بسكرة: جامعة بسكرة.
11. فوزية غربي. (بلا تاريخ). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
12. محمد عبد العزيز عجيمية. (2007). التنمية الاقتصادية. مصر: دار الإسكندرية.
13. محمد قريشي. (2007). التنمية الاقتصادية (المجلد 1). الأردن: دار وائل لنشر.